

Human Rights Organization in Jazeera
7 July 2021

منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة
٧ تموز لعام ٢٠٢١

التقرير النصف السنوي للانتهاكات الحاصلة بحق المرأة في شمال وشرق سوريا خلال عام 2021 :

في هذا التقرير نقوم بعرض الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة في شمال وشرق سوريا خلال عام 2021 وفق ما وثقته منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة بالتعاون مع عدة منظمات حقوقية ومؤسسات مدنية ونشطاء حقوقيين وذلك من تاريخ 2021/1/1 ولغاية 2021/7/5



• الفهرس : يتألف التقرير من:

3	المقدمة	أولاً
3	العنف ضد المرأة وأسبابه	ثانياً
5	نتائج العنف ضد المرأة	ثالثاً
6	حلول للتصدي للعنف ضد المرأة	رابعاً
8	العنف المبني على النوع الاجتماعي	خامساً
9	المرأة زمن الحروب والنزاعات المسلحة	سادساً

- أولاً : المقدمة :

العنف ضد المرأة : هو عمد يُرتكب بشكل أساسي ضد النساء أو الفتيات، وغالبًا ما يُعد شكلاً من أشكال جرائم الكراهية، المرتكبة ضد النساء بصفتهم إنثاءً، وللعنف ضد المرأة تاريخ طويل جدًا، على الرغم من تفاوت حوادث هذا العنف وشدته بمرور الوقت وحتى اليوم، غالبًا ما يُنظر إلى هذا العنف على أنه آلية لإخضاع المرأة، سواء في المجتمع بشكل عام أو في العلاقات الشخصية، وقد ينشأ هذا العنف من الشعور بالكراهية ضد النساء أو الطبيعة العنيفة لدى الجاني.

- وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة على أنه مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخيًا بين الرجل والمرأة .

- ثانياً : أسباب العنف ضد المرأة :

- إن وجود بعض الأمراض النفسية لدى الرجال مثل الاضطراب ثنائي القطب، الفصام المصحوب بجنون العظمة، وأيضًا اضطراب بالوهم والشخصية المناهضة للمجتمع وشرب وإدمان الكحول من أهم العوامل التي تجعل الرجل أكثر عرضة لارتكاب جرائم جنسية عنيفة ضد النساء، وتلعب العوامل الاجتماعية والديموغرافية دورًا هامًا في العنف ضد المرأة، وخاصة ما يسمى بالسلطة الأبوية باعتبارها السبب الرئيسي للعنف ضد المرأة سواء زوجاتهم أو بناتهم، وهو ما يسمى أيضًا بالعنف الأسري وبحسب دراسات ميدانية أجرتها المنظمة على عدة حالات عنف ضد النساء فإن التفكير المتطرف المرتبط بفكر إيديولوجي ديني متشدد يزيد من حالات العنف والخوف من الوصم بالعار فيما يتعلق بقيم وعادات مجتمعية وفرض السلطة يزيد من حالات العنف التي تصل إلى حد القتل أو دفع الضحية إلى الانتحار .

- بعض الأسباب التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة، كما يأتي:

- **انخفاض مستوى التعليم :** كانت النساء العاملات في الأعمال التجارية الصغيرة والزراعة أكثر عرضة للإساءة من النساء اللاتي كن ربات بيوت أو اللواتي لديهن وضع مهني مساوٍ لوضع الزوج .

- **الوضع الاقتصادي :** عندما تتمتع المرأة بوضع اقتصادي أعلى من زوجها ويُنظر إليها على أنها تتمتع بالقوة الكافية لتغيير الأدوار التقليدية للجنسين، يكون خطر التعرض للعنف مرتفعاً كذلك سوء الأوضاع الاقتصادية قد يؤدي إلى شجار عنيف يتولد عنه أذى جسدي نتيجة عنف ممارس كتفريغ لطاقات سلبية أو كوسيلة لإرغام المرأة على القبول بالواقع المفروض .

- **العوامل الأسرية :** كالتعرض لتأديب بدني قاسٍ أثناء الطفولة ومشاهدة الأب يضرب الأم ويجبرها على الإجهاض وعمليات التعقيم، فذلك يعد مؤشرًا على الإيذاء وارتكاب العنف ضد الزوجة في مرحلة البلوغ.

- **تقاليد بعض المجتمعات :** مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إذ يخضع مليونان من النساء في السنة للختان في مختلف أنحاء العالم، ويمكن أن يؤدي ذلك التشويه إلى الوفاة والعقم والصدمات النفسية طويلة الأمد بالإضافة إلى

زيادة المعاناة الجسدية، كذلك ظاهرة الاتجار بالنساء، وهجمات حامض الكبريتيك بوجه النساء كسلاح رخيص ويمكن الوصول إليه بسهولة لتثويته النساء والفتيات بسبب الخلافات الأسرية .

- **تقاليد الزواج والارتباط :** ويعود ذلك إلى عدم القدرة على تلبية طلبات المهور، ورفض عروض الزواج، والقتل باسم شرف العائلة في العديد من دول العالم، إذ تُقتل النساء من أجل الحفاظ على شرف العائلة لأسباب مختلفة مثل العلاقة قبل الزواج، والاعتصاب والاعتداء الجنسي، مما يبرر قيام أحد أفراد الأسرة الذكور بقتل المرأة المعنية بالقانون.

- **الزواج المبكر:** ويكون ذلك دون موافقة الفتاة، ويعد ذلك شكلاً من أشكال العنف لأنه يقوض صحة واستقلال ملايين الفتيات، وفي العديد من البلدان، يكون الحد الأدنى للسن القانونية للزواج بموافقة الوالدين أقل بكثير منه بدونه، حيث تسمح أكثر من 50 دولة بالزواج المبكر في سن 16 وما دون بموافقة الوالدين أو القاضي الذي يعقد القران .



- **ثالثاً : نتائج العنف ضد المرأة :**

- إن العنف ضد النساء له آثار مختلفة على الضحايا، حيث يتعرض ضحايا العنف الجنسي على سبيل المثال للهجوم بشكل متكرر، وهم أكثر عرضة للإصابة بالاكنتئاب والقلق أو التفكير بالانتحار أو الإدمان على الأدوية أو تعاطي المخدرات، وإظهار المزيد من أعراض متلازمة الإجهاد اللاحق للصدمة، واستخدام المسكنات والمهدئات، والتغيب عن العمل، وقد تركت العديد من الزوجات أزواجهن في كثير من الأحيان وانفصلن عنهم أو تعرضن للقتل بتهمة النفور أو حتى الخيانة.

- **وأن من أهم نتائج العنف ضد النساء، ما يأتي :** العنف مرتبط بثقافة خوف المرأة، إذ يرتبط الانتشار العام للعنف في بلد ما بخوف المرأة مقارنة بخوف الرجل، ومع زيادة معدلات العنف الجنسي في بلد ما، وتكون نسب انتشار العنف الجنسي على مدى الحياة من قبل الشريك الحميم بين 6% و 59%، فلا يجب أن تكون المرأة ضحية للعنف شخصياً لتتعرض بمزيد من الخوف، فمن المحتمل أن تسمع النساء وتعرف عن أعمال العنف ضد نساء أخريات، هذه المعرفة كافية لغرس الخوف في كل النساء، بغض النظر عن التجارب الشخصية.

- كذلك من النتائج المهمة للعنف ضد المرأة هي أن بنية عدم المساواة بين الجنسين مرتبطة بثقافة العنف ضد المرأة، إذ إن الوضع التعليمي والمهني للمرأة في بلد ما يرتبط بانتشار العنف فيه .

- الصمت وانتشار الأوبئة في معظم البلدان ، لا تتحدث العديد من النساء المعتدى عليهن بالعنف من قبل شريكهن، وإن ثلث النساء اللواتي تعرضن للإيذاء الجسدي من قبل شركائهن، لم يخبرن أحداً بالعنف، في المقابل، حوالي 13% و 61% من النساء اللواتي تعرضن للإيذاء الجسدي كالكدمات والرضوض والحروق والكسور وفقدان الأسنان من العالم ، أخبرن شخصاً مقرباً بما حدث ، وعادة من العائلة أو الأصدقاء ، كذلك هناك العديد من النساء المعنفات جنسياً من قبل شريكهن يتعرضن للعنف الجسدي بقصد إلحاق الإيذاء بهن .

- لكن حتى في هذه الأوضاع، التزمت ما نسبته امرأتان من أصل عشرة بالتحدث، بينما لم تخبر الأخريات، إن نسبة قليلة نسبياً من النساء في أي مكان يقمن بتقديم شكوى لموظفي الخدمات الرسمية أو الأفراد في موقع السلطة بشأن العنف، ومن المرجح أن تعكس بعض الأنماط الاجتماعية عدم توافر أماكن آمنة للنساء وأطفالهن، فضلاً عن العوامل الثقافية المحددة المتعلقة بقبول مغادرة النساء أو البقاء في مكان ما بدون شريكهن، أي أن التزام المرأة الصمت رغم تعرضها لمختلف أنواع العنف، هو نتيجة لخوفها من مجتمعها وتطور الصورة النمطية السيئة عنها.

رابعاً : حلول للتصدي للعنف ضد المرأة :

- هناك حاجة ملحة لمعالجة العنف ضد المرأة والانتهاكات الخفية والواسعة الانتشار ضد النساء وذلك من خلال تمكين المرأة اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً وإدراياً فمثلاً عندما تشغل المرأة مناصب قوة ونفوذ في المؤسسات السياسية، ستؤدي إلى نقصان احتمالية تعرض النساء للعنف داخل تلك المؤسسات، ومن ناحية أخرى، إن قوة المرأة داخل المؤسسات السياسية ويمكن أن يكون لها أوسع مدى في وضع السياسات والقوانين في جميع المؤسسات التي تحظر استخدام الرجال للعنف ضد المرأة ومعاقبتهم.

قوانين الحماية للحد من العنف ضد المرأة :

- من أفضل الحلول للحد من هذه الظاهرة هو تشريع قوانين وعقوبات تلزم المجتمعات الذكورية عن مثل هذه الممارسات التعسفية بحق النساء، إذ وضعت بعض الدول خطة للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال قانون حماية المرأة والطفل، والذي قد ينص على عقوبة الحبس لمدة معينة ودفع غرامة بمبلغ كبير للمدانين في قضايا الإيذاء النفسي أو الجسدي من خلال ضمان توفير الحماية من الإيذاء، وتوفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، وتقديم المساعدة اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته خاصة المرأة المتمردة أو المطلقة التي تصبح غير مقبولة في المجتمع حتى من قبل النساء أنفسهن خاصة في مجتمعات التي يباح فيها تعدد الزوجات تصبح معاناتهن مضاعفة إمكانية تعرضهن للتحرش أو حتى العنف الجنسي أكثر بكثير ناهيك عن القيود التي تفرض على حركتها وتنقلها وحتى تعاملها مع الآخرين .

التوعية للحد من العنف ضد المرأة :

- إن حجم العنف ضد النساء يندثر بالخطر، والوعي بالمشكلة هو الخطوة الأولى نحو الوقاية، حيث لا يستطيع الناس إيقاف شيء لا يمكنهم رؤيته أو تسميته، وبمجرد تسميته، لم يعد العنف ضد النساء، بأشكاله المختلفة، غير مرئي اجتماعياً وثقافياً، وإن فهم تأثير العنف وسوء المعاملة من خلال وسائل الإعلام، خاصة عندما تكون موجهة للنساء، يتطلب منهن تجاوز المخاوف بشأن فعالية مثل هذه الانتهاكات، إذ وجدت الكثير من البحوث قبولاً متزايداً وضاراً للاعتداء بين الجنسين والاعتداء داخل المجتمع نتيجة للعنف الجنسي من كلا الطرفين لا وبالعكس أغلب المجتمعات تلوم الضحية أكثر من الجاني وحتى قد تقوم بحل لتلك المشكلة بتزويج الضحية من معتصبيها وتشريع ذلك بالقانون الأمر الذي يعتبر جريمة بحق المرأة والقانون بحد ذاته .

- وتشير الدراسات إلى أن نداءات العنف الجنسي وإعلانات التوعية عنها والحث على أخذ الضحايا حقهن من الجاني بالقانون، قد تؤثر على متغيرات مثل هذه القضايا في المجتمع، علاوة على ذلك، فإن تحديد عوامل الخطر والحماية يبني الأساس للوقاية الأولية السليمة علمياً، في الوقت نفسه، يساهم الوصف والتقدير الكمي للعواقب النفسية والصحية والسلوكية والاقتصادية في تنفيذ أفضل الممارسات التشريعية للضحايا والجناة، واستجابات نظام العدالة.

- تمكين وتدريب المرأة للحد من العنف الممارس بحقها:

- هناك عدد متزايد من الدراسات التي تبحث في فعالية برامج الوقاية والتصدي للعنف ضد النساء، وهناك حاجة إلى مزيد من الموارد لتعزيز الوقاية من العنف الجنسي من قبل الشريك الحميم والاستجابة له، هناك بعض الأدلة من البلدان ذات الدخل المرتفع تدل على أن تدخلات الدعوة والمشورة العلاجية لتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمعالجات النفسية للناجين من عنف الشريك الحميم فعالة في الحد من هذا العنف، كما تُظهر برامج الزيارات المنزلية التي تتضمن توعية النساء من قبل متطوعات من مؤسسات المجتمع المدني مُدربات لهذا الشأن، نتائج واعدة في الحد من عنف الشريك.

- أما في البيئات منخفضة الموارد، تشمل استراتيجيات الوقاية التي ثبت أنها واعدة، تلك التي تمكّن المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال مزيج من التمويل الصغير والتدريب على المهارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ التي تعزز مهارات الاتصال والعلاقات داخل الأزواج والمجتمعات؛ التي تقلل من الأعراف الاجتماعية الضارة من خلال تعبئة المجتمع والتعليم التشاركي الجماعي مع النساء والرجال لتوليد انعكاسات نقدية حول عدم المساواة بين الجنسين، مع ضرورة إنهاء التمييز ضد المرأة في قوانين الزواج والطلاق والحضانة وإنهاء التمييز في قوانين الميراث وملكية الأصول وتحسين وصول المرأة إلى العمل بأجر وتطوير وتزويد الخطط والسياسات الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة.

- كما حدث في تطوير قوانين العقد الاجتماعي في شمال وشرق سوريا والذي يعتبر متطوراً في مجال حماية المرأة وحقوقها نموذجاً جيداً للحل والحد من حالات العنف ضد المرأة في تطبيقه بشكل جيد وفعال .

- وكما يجب تعزيز معايير المساواة بين الجنسين كجزء من المهارات الحياتية ومناهج التربية الجنسية الشاملة التي يتم تدريسها للشباب، وتوليد أدلة على ما يصلح، وعلى حجم المشكلة من خلال إجراء المسوحات السكانية ، أو تضمين العنف ضد المرأة في المسوح السكانية والصحية، وكذلك في أنظمة المراقبة والمعلومات الصحية .

- خامساً : العنف المبني على النوع الاجتماعي :

- إن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو ظاهرة راسخة في المجتمع وفي الأسرة كانت موجودة منذ عقود وزاد النزاع المسلح شدتها وهذا ما شهدناه في بلدنا سوريا بعد حوالي عقد من النزاع وحتى قبلها ويتجلى بعدد من القوانين التمييزية ضد المرأة وخاصةً في قانون الأحوال الشخصية وقوانين الجنسية والعقوبات وهذا يقوّن العنف ويشرعه من خلال مواد مختلفة ومنها القتل تحت مسمى جرائم الشرف وتزويج القاصرات وجرائم الاغتصاب والطلاق بإرادة الرجل المنفردة والميراث وحتى الجنسية وكذلك في مبدأ الأولوية للرجل على جميع نساء العائلة وانعكاس هذا المبدأ على القوانين المدنية والتي أثبتت إجحافاً بحق المرأة التي ناهضت هذه السياسة وحاولت تغييرها من خلال الضغط نحو إحداث تغييرات جذرية في القوانين المذكورة وهذا ما شهدناه في شمال وشرق سوريا من خلال ما حققته من إنجازات في هذا المجال ولكن رغم ذلك ما تزال المرأة تتعرض للعنف والإيذاء وتعاني من سوء المعاملة التي تدفعها في كثير من الحالات للانتحار وتؤدي بها للقتل تحت مسميات عدة منها غسل العار والشرف وهذا ما شهدناه في مدينة الحسكة بتاريخ 2021/6/29 حيث تعرضت فتاة قاصر بعمر /13/ عاماً إلى القتل العمد على يد أفراد عشيرتها بسبب رفضها إرغامها على الزواج من أحد أقربائها وفرارها من منزل العائلة مع شاب آخر ظناً منها أنها ستنجو من الزواج المفروض عليها لكن أفراد العشيرة لاحقوها وتمكنوا من القبض عليها ونقلوها إلى قرية مهجورة بريف المنطقة وقاموا بعد تعذيبها وإهانتها بإعدامها رمياً بالرصاص وقد شارك في عملية القتل تلك أكثر من شخص باستخدام سلاح الكلاشنكوف وبهدف التباهي بجريمتهم قاموا بتصوير تلك الجريمة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي كنوع من الافتخار بجريمتهم وغسل عارهم بحسب ادعائهم .

- بالإضافة إلى حالة طفلة أخرى في الحسكة عمرها /15/ سنة تم خنقها بيد والدها بعد أن بقيت تتعرض للتعذيب لعدة أشهر حاولت طلب الإغاثة لكن لم يستجب لها أحد وانتهى المطاف بها بالقتل على يد والدها بحجة غسل العار .

- يعاني الكثير من النساء من حالات التفكك الأسري وسوء المعاملة والتعنيف والمشاكل الاجتماعية والضغوطات النفسية والتي دفعت بالكثير منهن إلى الانتحار حيث تم توثيق /9/ حالة انتحار خلال عام 2021 نذكر منها حالة طفلة في الحسكة تبلغ من العمر 14 عاماً رمت بنفسها من الطابق الرابع في منطقة الرقة هرباً من التعنيف الذي كانت تتعرض له على يد زوجة أبيها مما أدى إلى وفاتها على الفور .

- وفيما يلي إحصائية بحالات الانتهاك بحق المرأة من حالات قتل واغتصاب وانتحار خلال عام 2021 :

نوع الانتهاك	الحسكة	الرقة	درباسية	قامشلو	كوباني	تل تمر	دير الزور	عامودا	رأس العين	تل أبيض	ترسبيه	مالكية	منبج
انتحار			1	2	3	1	1	1					
اغتصاب		طفلة							1	1			
حوادث جنائية											1		
قتل	3	4		1	2	1							
جرح	1											1	
محاولة انتحار	1 مخيم واش وكاني		2	1									

- كما نورد إحصائية أعدتها دور المرأة في منطقة قامشلو حول حالات العنف ضد المرأة والمشاكل التي تعاني منها ضمن المجتمع الذي يعاني من أزمة اقتصادية أمنية وضمن ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة بشكل عام والتي فرضت ضغطاً نفسياً إضافياً على حياة المرأة بشكل عام :

نوع	العدد
خلاف زوجي	143
خلاف عائلي	22
خلافات عامة	17
تعدد زوجات	10
زواج قاصر	7
العنف والضرب	8
هروب	19
خيانة زوجية	4

سادساً : المرأة زمن الحروب والنزاعات :

- في أوقات النزاعات المسلحة سواء أكانت بين الدول أو داخل الدولة الواحدة تكون النساء الأكثر عرضة من بين المدنيين للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجنود أو المسلحين ومن أوجه العنف الممارس على المرأة أوقات النزاعات المسلحة .
- ١- قتل المدنيين ومن بينهم النساء .
- ٢- النزوح الداخلي واللجوء الخارجي .
- ٣- حالات الخطف والأسر والاعتقال .
- ٤- الاعتداء الجنسي .
- ونظراً لما تعرضت له مناطق شمال شرق سوريا للنزاعات المسلحة من قبل المتطرفين قد وقعت العديد من النساء ضحية لتلك النزاعات والحروب ونستذكر منها أمثلة حية عن تلك الضحايا :
- فظهور جماعات متطرفة فكرياً وإيديولوجياً كتنظيم الدولة الإسلامية داعش فرض حياة غاية في الصعوبة على المرأة وجعلها ضحية فكر واستعباد جنسي لم يتكرر منذ قرون والنساء الإيزيديات ما تعرضن له منذ عام 2014 من خطف وتعذيب وقتل واستعباد جنسي لا يزال نتائجه مستمرة حتى يومنا هذا وقد تم نقل عدد كبير من تلك النسوة إلى داخل الأراضي السورية وقد تم توثيق تحرير /144/ امرأة خلال عام 2019 بحسب البيت الإيزيدي في قامشلو , أما خلال عام 2020 فقامت المنظمة بتوثيق تحرير /7/ نساء , أما خلال عام 2021 فتم توثيق تحرير امرأتين .
- وقد تابعنا العديد من حالات العنف تلك بعد تحريرهن نذكر مثلاً عنها : امرأة إيزيدية تعرضت بتاريخ 2014/8/3 للخطف من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في منطقة شنكال قرية تل قصب حيث تعرضت للخطف مع عائلتها وكان عمرها آنذاك /15/ عاماً حيث تم نقلهم إلى الموصل وفي الموصل تم التفريق بين النساء والفتيات وقام أحد عناصر التنظيم خ . ج وهو عراقي الجنسية باغتصابها وإرغامها على البقاء معه وتم نقلها إلى سوريا وبقيت أسيرة العبودية حتى تحرير الباغوز ونقلها إلى مخيم الهول .

- وخلال عام 2021 عادت الخلايا النائمة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية نشاطها في سوريا وخاصة حالات اغتيال النساء حيث تعرضت امرأة في العقد الثالث من العمر للخطف خلال الشهر الأول من عام 2021 من قبل جماعة ملثمة داهمت منزلهم في محافظة الحسكة منطقة الشدادي وأخذوها عنوة وقاموا بضربها أثناء مقاومتها وبعض خطفها بعدة ساعات تم العثور عليها من قبل قوات الأمن الداخلي (الأسايش) مقتولة وكانت الضحية مستهدفة من قبل الجهة المختطفة لأنهم يعرفون عنها أدق تفاصيل حياتها وقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن الحادثة .

- كذلك تعرضت النساء في المناطق المحتلة من قبل الجيش التركي وفصائل المعارضة المسلحة التي تعمل تحت إمرته على طول الشريط الحدودي الشمالي مع تركيا للعديد من الانتهاكات بعد عمليات عسكرية أطلقتها تركيا داخل الأراضي السورية نذكر منها عملية غصن الزيتون في عفرين ونبع السلام في رأس العين (سري كاني) وتل أبيض (كري سبي) وقد تم توثيق العديد من الانتهاكات بحق النساء في تلك المناطق من خطف وتعذيب واغتصاب وقتل وجرح وتهجير قسري نذكر منها :

خطف امرأتين من ريف تل تمر وتعرضهم للتعذيب من قبل الجيش التركي والفصائل المسلحة ونقلهم إلى داخل الأراضي التركية والحكم عليهم بالسجن المؤبد وفيما يلي نورد إحصائية الانتهاكات الحاصلة في مناطق شمال وشرق سوريا والتي تقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية خلال عام 2020 :

تفجيرات	اغتصاب	محاولة انتحار	انتحار	قتلى في مناطق تحت سيطرة النظام	قتلى رصاص طائش	حوادث جنائية		ضحايا نتيجة الحرائق في المخيمات	مخيم الهول		اختطاف	
						جرح	قتل		جرح	قتل		
جرح 2	قتل 3	28	4	27	2	2	جرح 3	قتل 56	3	جرح 1	قتل 2	2

- أما انتهاكات التركية على الأراضي السورية في شمال وشرق سوريا خلال عام 2020 هي كالتالي :

حالات اعتداء على المدنيين من قبل الجيش التركي	تفجيرات	قصف		اشتبكات	خطف واعتقال
		قتل	جرح		
قتلى 5	قتل 4	قتل 6	جرح 2	جرح حالة واحدة	8

- فيما يلي نبين إحصائية تفصيلية بالانتهاكات الخاصة بالمرأة منذ بداية عام 2021 ولغاية تاريخ 2021/7/5 من قتل , اغتصاب , انتحار واعتقال وخطف حيث بلغ عدد تلك الانتهاكات /84/ حالة :

اشتباقات	قتلى من قبل داعش	خطف	الهول				تفجيرات		قصف		مكان الانتهاك
			محاولة انتحار	اعتقال	محاولة فرار	قتل	جرح	قتل	جرح	قتل	
جرح											
	2		2	12	19	23 بينها امرأة روسية	5				الحسكة
									3	1	عين عيسى
		1					طفلة		1	1	منبج
								1			الرققة
1											قامشلو
	2										دير الزور
		6									تل أبيض
							طفلتين				دير بك

منظمة حقوق الإنسان في الجزيرة

2021/7/7